

جمعة الفرصة الأخيرة لإنقاذ الوطن

فجر قمع الداخلية العنيف لاعتصام التحرير يوم السبت 19 نوفمبر ثورة غضب الشعب المصرى فنزل بالملايين في ميادين التحرير بمدن الجمهورية المختلفة وأقسم ألا يعود إلا بالنصر. ولم يكن عنف الداخلية سوى المفجر لكل هذا السخط. أما أسبابه الكامنة فهي الإدراك الواسع لفشل المجلس العسكري والحكومة في تحقيق أى تقدم محسوس بالبلاد في اتجاه تحقيق أهداف الثورة التي تعهدوا بإنجازها، والتي لخصتها شعارات "تغيير حرية عدالة اجتماعية".

وبالطبع فالمجلس العسكرى هو المسئول عن القمع وليس الداخلية باعتباره يمثل الرئاسة والحكم، والديمقراطية ليست مجرد الانتخابات ولكنها حق الجماهير في الاعتصام والإضراب والتظاهر، وفي تطهير الداخلية وإعادة بنائها. وتأتى تنازلات المجلس العسكرى التي أعلنها ظهر الخميس بالتحقيق في القتل والقمع والاعتذار للشعب وتكريم شهدائه وعلاج مصابية وعمل حائط صد لحماية المتظاهرين مع تشكيل وزارة ذات صلاحيات خلال أيام لكى تعبر عن نجاح الثوار في فرض جزء هام من مطالبهم. ويبقى إعلان خطة الوزارة بالذات تجاة إقرار خطة للعدالة الاجتماعية التي لم تلق استجابة سابقا. إن صوت كبار الموظفين ورجال الأعمال هو الصوت العالى الذي يصر على رفض الضرائب التصاعدية وتخفيض التأمينات الاجتماعية ورفض وضع حد أقصى للأجور لتمويل الحد الأدنى. كما يستمر تدنى ميزانيات التعليم والصحة وتستمر مخططات خصخصة التمويل الحد الأدنى. كما يستمر تدنى الدولى! ويبقى الحد الأدنى للأجور كما هو بزيادة محدودة في الصحة والمرافق برعاية البنك الدولى! ويبقى الحد الأدنى للأجور كما هو بزيادة محدودة في البدلات، ويعانى الفقراء من زيادة تدهور معيشتهم في عهد الثورة لثبات الدخول وزيادة الأسعار.

إن الشعب الثائر يطالب بتحقيق مطالبه التي يلخصها شعار "الديمقراطية للشعب والعدالة الاجتماعية الآن" من خلال:

1- حكومة إنقاذ وطني مستقلة ذات صلاحيات كاملة لا يتدخل المجلس العسكرى في صلاحياتها وتقتصر صلاحياته على مسئولية الدفاع عن الوطن

2- موازنة عامة للدولة تنحاز للمواطن وتضاعف ميزانية التعليم والعلاج فورا وتقر الضرائب التصاعدية على الأغنياء

3- إلغاء حالة الطوارئ وإقرار حرية الإضراب والنظاهر وإلغاء المحاكم العسكرية للمدنيين وتطهير الداخلية والإفراج عن المحبوسين سياسيا ومحاكمة المسئولين عن القمع وقتل الثوار

4- إقرار 1200 حدا أدنى للأجور فورا لكل العاملين بالحكومة، وضع حد أقصى الإجمالي دخل موظف عام بالدولة يمثل 15 ضعفا للحد الأدنى للأجور

عاش نضال الشعب المصرى والمجد للشهداء

البدلات، ويعلني التقراء من زيادة تدعور سينتهم في عهد الثورة للبات الحدول وزيادة الأسمان.

والمرابع المصرى 25 نوفمبر 2011 الحزب الاشتراكي المصرى 25 نوفمبر 2011